

لوران لامبير وجوردان لي | Laurent A. Lambert & Jordan Lee*

التكامل الإقليمي في مجال الغاز بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الماضي الصعب والمستقبلات الممكنة

Regional Gas Integration in the Gulf Cooperation Council Difficult Past and Possible Futures

ملخص: يعرض هذا البحث ديناميات التكامل الإقليمي في مجال الغاز بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ انطلاق "مشروع دولفين للطاقة" في عام 1999؛ ويقترح سيناريوهات لصادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب حتى عام 2020. فاستنادًا إلى فرضية عامة ترى أن الاعتبارات الجيوسياسية الإقليمية تُمثل المحرك الرئيس للتكامل الإقليمي في مجال الغاز (أو لعدم وجوده بين بعض البلدان)، يقترح هذا البحث ثلاثة سيناريوهات لمستقبل تجارة الغاز عبر خطوط الأنابيب، انطلاقًا من الأحكام التعاقدية المعروفة لاتفاقات توصيل الغاز لدى شركة دولفين للطاقة المحدودة، باعتبارها مقارنة نوعية في تقييم المخاطر الجيوسياسية.

كلمات مفتاحية: التكامل الطاقوي الخليجي، خطوط الأنابيب، الغاز الطبيعي، قطر، الإمارات العربية المتحدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

Abstract: This paper reviews the dynamics of regional gas integration among the countries of the Gulf Cooperation Council since the launch of the Dolphin Energy project in 1999 and proposes scenarios for gas pipeline exports until 2020. Based on the general assumption that the primary driver of regional gas integration (or the lack thereof, between some countries) is regional geopolitics, this paper proposes three scenarios for future gas trade via pipeline based on the known contractual provisions of the Dolphin energy gas delivery agreements and a qualitative approach of geopolitical risk assessment.

Keywords: Gulf Energy Integration, Pipeline Geopolitics, Natural Gas, Qatar, UAE, GCC.

مقدمة

يُمثّل الغاز الطبيعي في عددٍ من الممالك والإمارات في منطقة الخليج العربي المادّة الأُولية الأساسيّة المستخدمة في تحلية المياه وتوليد الكهرباء⁽¹⁾؛ وإن كانت تلك البلدان كلها لا تنعم بموارد غازية وفيرة، وباحتياطي عالي الجودة من الغاز. ففي السعودية والكويت على سبيل المثال، حيث يرتبط الغاز الطبيعي باحتياطي النفط وعملية استخراجه أكثر تعقيداً وتكلفة، يقتضي الطلب المتنامي دومًا على الطاقة والماء، استخدام منتجات نفطية أيضًا، ولا سيما عند حصول نقص في إمدادات الغاز في فترة ذروة الطلب خلال فترة فصل الصيف.

يستكشف هذا البحث تأثير الأوضاع الجيوسياسية الإقليمية في تجارة سلعة تتنامى أهميتها في شبه الجزيرة العربية، وإن كانت في الوقت ذاته غير منتشرة في الإقليم كله. وعلى نحو أكثر تحديدًا، يدرس البحث في مبحثه الأول عملية بلورة مشروعات التكامل في مجال الغاز في دول مجلس التعاون حتى حزيران/ يونيو 2017، وهو تاريخ بدء الحصار على قطر، وهي التي تتقاسم مع إيران أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم. أمّا المبحث الثاني، فيتناول السيناريوهات المحتملة لتجارة الغاز بين دول الخليج على المدى القصير والمتوسط.

أولاً: بروز الغاز الطبيعي والاعتبارات الجيوسياسية لخطوط الأنابيب في شبه الجزيرة العربية

تتسم شبه الجزيرة العربية بمناخ جاف وقاحل، في حين أنّ موارد المياه العذبة في جميع بلدان مجلس التعاون محدودة جدًّا، الأمر الذي كبح طويلاً إمكانيات التنمية الاقتصادية في هذه المنطقة من العالم⁽²⁾. وأسفر اكتشاف المحروقات وتصديرها لاحقًا بكميات كبيرة عن تسارع وتيرة التنمية في المنطقة منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. ويمثّل توليد الكهرباء وتحلية المياه عنصرين مهمين

1 Laurent A. Lambert, "Water, State Power, and Tribal Politics in the GCC: The Case of Kuwait and Abu Dhabi," Georgetown University/ Center for International and Regional Studies (CIRS), *Occasional Paper no. 15* (2014), accessed on 3/6/2018, at: <https://goo.gl/aKooQH>

2 في مطلع العقد الماضي، جرى تصنيف أربع من دول الخليج الست ضمن البلدان العشرة الأشد ندرة في المياه على صعيد العالم، وهي الكويت بمعدل 10 أمتار مكعبة للفرد في السنة، والإمارات بمعدل 58 متراً مكعباً للفرد في السنة، وقطر بمعدل 94 متراً مكعباً للفرد في السنة، والسعودية بمعدل 118 متراً مكعباً للفرد في السنة؛ وتحتل على التوالي المراتب الأولى والثالثة والخامسة والثامنة عالمياً على صعيد شح المياه المحلية للفرد:

Kamel Mustafa Amer (ed.), *Policy Perspectives for Ecosystem and Water Management in the Arabian Peninsula* (Hamilton: United Nations University Press, 2006).

يتيحان الحفاظ على مستويات المعيشة المرتفعة لسكان الخليج. وغالبًا ما تجري هاتان العمليتان معًا في شبه الجزيرة العربية باستخدام وقود هيدروكربوني في عملية صناعية تدعى "التوليد المشترك" Co-generation. والمفارقة أنه على الرغم من أن كميات المياه العذبة المتوافرة محدودة جدًا، فإن الطلب عليها للفرد مرتفع، ويتزايد باستمرار بمعدل سريع لافت، حيث يبلغ 5 و10 في المئة سنويًا. ويعود ذلك أساسًا إلى تدفقات الهجرة الكثيفة وارتفاع المعدلات الديموغرافية⁽³⁾. ومن جهته، شهد الطلب على الكهرباء تزايدًا بمعدلات أعلى سنويًا. واستجابت حكومات دول الخليج لتنامي الطلب المشترك من خلال تعزيز قدرات التوليد المشترك للطاقة وتحتلية المياه. ويقارب الاعتماد على تحلية المياه اليوم نسبةً تقارب أو تساوي 100 في المئة من شبكة المياه البلدية في عواصم البحرين والكويت وقطر والإمارات. وعلى الرغم من الزيادات المتكررة على التعريفات المفروضة على المرافق في الأعوام الأخيرة⁽⁴⁾، تحتاج هذه البلدان إلى كميات متزايدة من الغاز الطبيعي للحفاظ على هذه الإستراتيجية⁽⁵⁾.

تعتمد محطات التوليد المشترك في قطر والإمارات العربية المتحدة على الغاز الطبيعي، أما في السعودية والكويت، فيتوافر فيهما الغاز الطبيعي عمومًا مع احتياطي النفط (وهو ما يُدعى "الغاز المصاحب" Associated Gas)، وتكون عملية استثماره أشد تعقيدًا وتكلفة من عملية استثماره في قطر. ويستدعي الطلب المتنامي بالطارد على الطاقة والماء استخدام المنتوجات النفطية أيضًا لهذا الغرض، خصوصًا في فصل الصيف؛ أي فترة الذروة في الطلب على الكهرباء من أجل تكييف الهواء. وطوال العقد المنصرم، بدأت دول مجلس التعاون تواجه شحًا بنويًا في الغاز، باستثناء قطر؛ بسبب زيادة الطلب سنويًا على الغاز الطبيعي فيها بنسبة 5-10 في المئة⁽⁶⁾.

1. مبررات التكامل الإقليمي في مجال الطاقة

تهدف برامج التكامل الإقليمي في مجال الطاقة إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة ومضاعفة الميزات النسبية لبلد أو أكثر في منطقة معينة، من أجل إحراز نتائج اقتصادية أفضل بالمعنى الواسع.

3 Mohamed Rashed Al-Neami, "Population growth and water resources in the United Arab Emirates, 1975 to 2025: A ArcGIS approach," Ph.D. Dissertation, Arkansas University, 2003; Michael Dziuban, "Scarcity and Strategy in the GCC," *Gulf Analysis Paper*, Center for Strategic and international Studies CSIS, (February 2011), accessed on 3/6/2018, at: <https://goo.gl/E82NyN>

4 Justin Gengler & Laurent A. Lambert, "Renegotiating the Ruling Bargain: Selling Fiscal Reform in the GCC," *The Middle East Journal*, vol. 70, no. 2 (Spring 2016), pp. 321-329.

5 Brigitte Dumortier & Laurent A. Lambert, "Vers la privatisation d'un double secteur stratégique: l'eau et l'électricité aux Emirats Arabes Unis," *Maghreb Machrek*, no. 191 (Printemps 2007), pp. 109-126; Lambert, "Water, State Power."

6 Jim Krane & Steven Wright, "Qatar 'rises above' its region: Geopolitics and the rejection of the GCC gas market," London School of Economics and Political Science/Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, Number 35 (March 2014), accessed on 3/6/2018, at: <https://goo.gl/4Qa57i>

ويمكن النظر إلى الموارد الإقليمية بصفتها خزناً إقليمياً يتعين استغلاله على نحو متبادل لتحقيق مصلحة مشتركة، وإن كانت متفاوتة. فعلى سبيل المثال، بدلاً من حرق الغاز الطبيعي المصاحب لاحتياطي النفط (وهو إجراء دام قرناً من الزمن في شتى أرجاء المعمورة جراء التكاليف الناجمة عن تسويق الغاز المصاحب)، قد تطلق دول نامية، مثل أذربيجان والعراق ونيجيريا، مشروعات إقليمية مشتركة مع دول مجاورة تفتقر إلى الطاقة من أجل إيجاد سوق جديدة لما يفيض عنها من موارد الطاقة.

زوّدت الكويت جنوب العراق بالغاز الطبيعي في ثمانينيات القرن الماضي عبر خطوط الأنابيب، على خلفية الحرب الإيرانية-العراقية التي دعمت فيها الإمارة الصغيرة جارتها العربية دبلوماسياً ولوجستياً واقتصادياً. لكن في الثاني من آب/ أغسطس 1990، أقدم الحليف العراقي السابق على غزو الكويت واحتلالها عسكرياً ونهبها وضمها إليه بصفتها المحافظة العراقية التاسعة عشرة. وبعد مرور سبعة أشهر، انسحبت القوات العراقية إلى شمال الحدود الكويتية، بعد أن دمرت عددًا كبيراً من البنى التحتية الأساسية للكويت ورموزها الرئيسية (أكثر من 600 بئر نفطية والبنية التحتية للمياه والمتاحف ... وغيرها). وبذلك، انتهى العصر الذهبي للكويت، تمامًا، كما انتهى خط أنابيب الغاز العربي الخليجي الأول.

وحتى بعد سقوط نظام صدام حسين في عام 2003، لم تبادر الكويت إلى إعادة فتح خط الأنابيب شبه المطمور في الرمال بين البلدين، ليس بسبب استمرار السخط الكويتي الحادّ على العراقيين بسبب الغزو والاحتلال فحسب، بل لأن الكويت ما عادت قادرة على تزويد العراق بفائض الغاز. ومن المفارقات أن شركة البترول الوطنية الكويتية (Kuwait Oil Company, KOC) خففت من حرقها الغاز لدى استخراجها النفط⁽⁷⁾، إلا أن حاجاتها في التوليد المشترك للكهرباء وتحلية المياه ازداد على نحو ملحوظ؛ إذ ما عاد إنتاجها الخاص من الغاز يكفيها لتلبية حاجتها السنوية في فترات الذروة. وأعربت الشركة عن نيتها خفض عملية حرق الغاز المصاحب إلى أقلّ من واحد في المئة، علماً أن نسبة الحرق لديها هي من بين أدنى المعدلات في العالم؛ لكن الشركة لم تعلن بعد عن تكلفة هذه التكنولوجيا المعقّدة. ولا يزال الإنتاج في مشروعات غاز معقّدة كهذه، أو من موارد الغاز الصخري غير التقليدية، قيد الدراسة أو قيد التطوير في أبوظبي والكويت وسلطنة عُمان والسعودية؛ وقد تتراوح تكلفتها عمومًا بين 3 و4 دولارات لكلّ مليون وحدة حرارية بريطانية M M Btu، وقد ترتفع إلى 8 دولارات⁽⁸⁾. ومن شأن ذلك، على أيّ حال، أن يكون أعلى بأضعاف من استيراد الغاز من احتياطات قطر البحرية من الغاز. وفي عام 2011، شكّلت دول مجلس التعاون، باستثناء قطر، منطقةً مستوردة صافية، تنتج مجتمعاً 193 مليار متر مكعب، وتستهلك كميات أكثر بقليل بلغت 198 مليار متر مكعب⁽⁹⁾.

7 انخفض معدّل حرق الغاز المنتج بين عامي 2005 و2010 من 17 إلى 1.75 في المئة وفق ما أعلنه البنك الدولي. انظر:

The World Bank, "Kuwait Joins Efforts to Cut Emissions from Gas Flaring," Press Release No: 2012/300/SDN (March 4, 2012), accessed on 3/6/2018, at: <https://goo.gl/vWc6EG>

8 Krane & Wright.

9 Ibid.

2. شبكة دولفين للغاز

أعربت الكويت في تسعينيات القرن الماضي عن رغبتها في التزوّد بالغاز الطبيعي من قطر، عبر خط أنابيب كان من المقرر أن يزوّد المدن الرئيسية في شرق شبه الجزيرة العربية من أقصى شمال الكويت وحتى مسقط جنوبًا. إلا أن مشروع مجلس التعاون هذا الذي طرحته رسميًا الدوحة في قمة المجلس في عام 1989 لم يرَ النور قط، على الرغم من أهميته الاقتصادية وقابلية إنجازها التقنية⁽¹⁰⁾. فأولاً، أفضى غزو الكويت في عام 1990، ثم الحرب ضد العراق في العام التالي، إلى وقف أي مشروع تعاون مدني عربي في الشؤون الإستراتيجية، وذلك لمُدّة بضعة أعوام. وبعده، ومنذ حدوث تغيير في السلطة القطرية في عام 1995، عادت التوترات بين القيادتين السعودية والقطرية لتطفو على السطح؛ إذ حاولت الرياض إطاحة نظام الدوحة الجديد الذي كان يحتاج إلى استثمارات في قطاع الغاز الناشئ فيها، واعترض السعوديون على المشروع. لكن في جنوب الخليج، رحّبت الإمارات وسلطنة عُمان بالفكرة وعملتا على مدّ خط أنابيب تحت مياه البحر، بشكل يتخطى أراضي السعودية.

في عام 1999، أعلنت حكومة إمارة أبوظبي (وهي إحدى الإمارات السبع في دولة الإمارات) عن "مشروع غاز دولفين"، وشارت بأعمال البنية التحتية في الأعوام التالية. وبحلول عام 2007، شرعت شركة دولفين للطاقة المحدودة في إنتاج الغاز البحري في قطر، وبدأت بإيصاله إلى الإمارات. وبلغت الكميات التي جرى إمدادها في العام التالي الحجم المتوقع، وهو مليارا قدم مربّعة يوميًا، وبدأت سلطنة عُمان باستلام حصة من الغاز الطبيعي الذي يجري تزويده من قطر عبر أراضي الإمارات.

ولأسباب مختلفة، تُعد شركة دولفين للطاقة المحدودة أكثر من مجرد خط أنابيب عابر الحدود بالنسبة إلى دول مجلس التعاون. فمن ناحية قانونية، شكّلت الشركة شراكة دولية رائدة بين القطاعين العام والخاص PPP في قطاع صناعة الغاز في دول مجلس التعاون. وهي على وجه التحديد، شركة دولية مشتركة أُسّست في آذار/ مارس 1999 بين صندوق "مبادلة للاستثمار" المملوك لحكومة أبوظبي (تبلغ حصته في المشروع 51 في المئة)، وشركتي نفط دوليتين هما توتال Total (فرنسا)، وأوكسيدنتال بتروليوم Occidental Petroleum (الولايات المتحدة الأمريكية)، وتمتلك كل منهما 24.5 في المئة منه.

على المستوى التقني، تُعدّ شركة دولفين للطاقة المحدودة متميِّزة تمامًا؛ لأنها تشارك تقريبًا في كل مرحلة من مراحل سلسلة قيمة الغاز. ويشمل ذلك استخراج الغاز الخام من حقل غاز الشمال في قطر⁽¹¹⁾،

10 Justin Dargin, "The Dolphin Project: The Development of a Gulf Gas Initiative," Oxford Institute for Energy Studies, NG 22 (January 2008), accessed on 3/6/2018, at: <https://goo.gl/bvehKL>

11 تبلغ مساحة حقل غاز الشمال الذي اكتُشف في عام 1971 قبالة الساحل القطري 6000 كلم²؛ وهو حقل مشترك مع إيران، ويُعدّ أكبر حقل غاز غير مصاحب في العالم؛ وأتاح لقطر أن تغدو المصدر الرئيس للغاز على الصعيد الإقليمي وطرفًا فاعلاً رئيسًا على الصعيد الدولي في مجال تصدير الغاز الطبيعي المسال في العالم. انظر:

Dargin, "The Dolphin Project..."; Justin Dargin, *Desert Dreams: The Quest for Arab Integration from the Arab Revolt to the Gulf Cooperation Council* (Dordrecht: Republic of Letters Publishing, 2011).

وحتى توزيعه للمستهلكين في الإمارات المتحدة وسلطنة عُمان. وتتضمّن تلك العملية أيضًا محطّات معالجة في القرب من الشاطئ، ثم نقل الغاز المكرّر في أنابيب تحت سطح البحر (أي الذي يُستخدم خصوصًا وقودًا لمحطات التوليد المشترك وصناعات أخرى) إلى شبكة شركة دولفين في الإمارات، كما هو مبين في الخريطة (1)، وذلك لمدة 25 عامًا.

أما على الصعيد الجيوسياسي، فاستقدمت قطر مشروعًا مشتركًا دوليًا أجنبيًا (شركة "دولفين للطاقة المحدودة" Dolphin Energy Limited) من أجل استثمار آبار عدة من أكبر حقول الغاز لديها، ولإدارة بنيتها التحتية. ومن ناحية أخرى، يمثل أيضًا الإمداد بالغاز عبر خطوط أنابيب شركة دولفين نصف إمدادات الغاز لأبوظبي التي تحتاجها الإمارة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه. ولذلك تشكّل خطوط أنابيب شركة دولفين خط إمداد إستراتيجيًا جدًّا، جرت الاستعانة به بمصادر خارجية، وحُصص جزئيًا (بصفته شراكة بين القطاعين العام والخاص PPP)، مع مساهمين اثنين أجنبيين من القطاع الخاص هما "توتال" و"أوكسيدنتال بتروليوم". وبالطبع، وعلى الرغم من الأهمية الحيوية لتحلية المياه لدى حكومات دول مجلس التعاون، كما هو مبين سابقًا في هذه الدراسة، لم يذكر موقع شركة دولفين، ولا أيّ من المواقع الإلكترونية للمساهمين، عملية خصخصة إمدادات الوقود المستخدمة في صناعة تحلية المياه.

وأخيرًا، تحققت رسميًا شبكة الغاز لدول مجلس التعاون بغية "إنشاء ثروة اقتصادية طويلة الأمد وإتاحة فرص تجارية جديدة لمواطني دول مجلس التعاون"، من خلال دعم "النمو الصناعي طويل الأجل" في الإمارات وسلطنة عُمان⁽¹²⁾. لكن هذا الطموح يتناقض مع كميات الغاز المؤرّدة (مليارات قدم مكعبة قياسية في اليوم) التي قد تبدو كبيرة في المطلق، لكنها في الواقع بعيدة كل البعد من أن تروي تعطش الإمارات وسلطنة عُمان المتنامي للغاز الطبيعي. فبعد بضعة أعوام من تدشين خط الأنابيب هذا في عام 2007، طلبت الإمارات زيادة إمدادات الغاز الطبيعي للوصول إلى الطاقة القصوى لإمدادات الخط، أي 3.2 مليارات قدم مكعبة قياسية في اليوم. لكن السلطات القطرية اعتذرت عن أي زيادة في إنتاج الغاز وتصديره عبر خط أنابيب شركة دولفين حتى عام 2015، بدعوى ضرورة إجراء دراسات تتناول المقاومة الجيولوجية لخزان الغاز لضمان صلاحية المشروع. ورأى آخرون جرت مقابلتهم في المنطقة أنّ الدوحة وجدت الأسعار التي ستدفعها أبوظبي للحصول على مزيد من الغاز متدنيّة جدًّا، في الوقت الذي كان سعر الغاز في السوق الدولية أعلى بكثير (انظر الشكل 1).

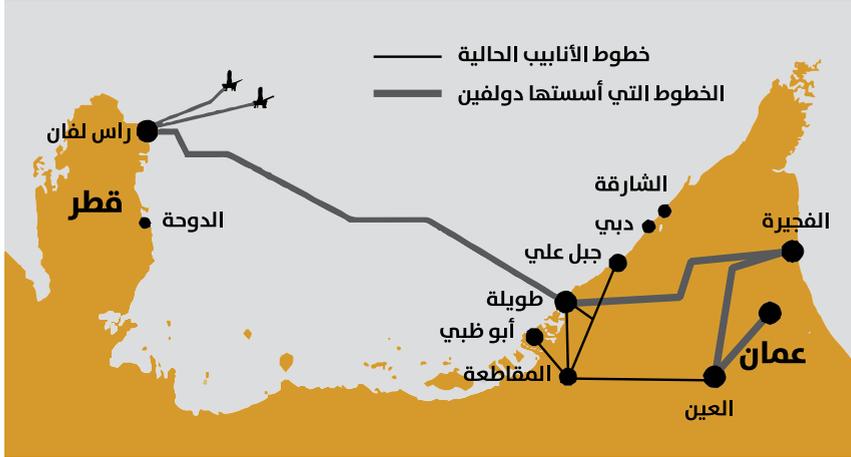
يتوزع المستهلكون العالميون للأساسيون للغاز الطبيعي المُسال الذي تصدّره قطر على أماكن بعيدة جدًّا عن منطقة الشرق الأوسط، حيث الأسعار أعلى؛ إذ تتركز صادرات قطر في المقام الأول في آسيا (تستهلك اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية وتايوان 42 في المئة من إجمالي إنتاج قطر)، فيما تستهلك أوروبا 30 في المئة منه⁽¹³⁾.

12 انظر موقع الرسمي لشركة دولفين للطاقة المحدودة: <https://bit.ly/2HxtAXy>

13 Steven Wright, "Qatar's LNG: Impact of changing East-Asian market," *Middle East Policy*, vol. 24, no. 1 (2017), pp. 154-165.

الخريطة (1)

أنابيب مشروع غاز شركة دولفين

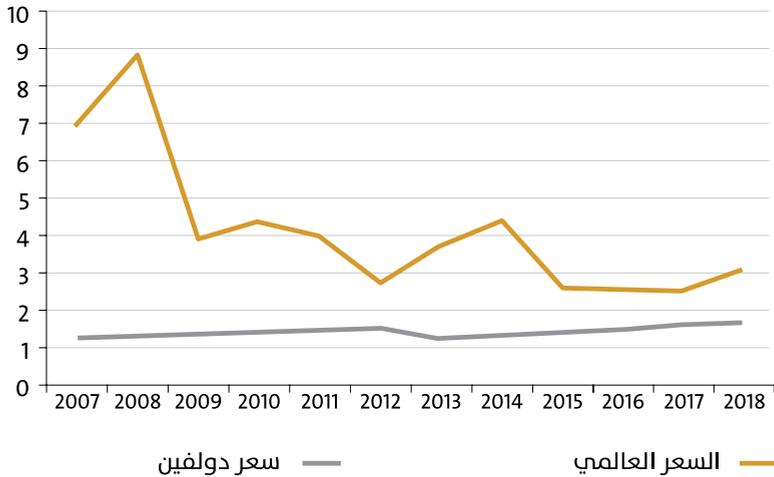


المصدر:

Dolphin Energy Ltd., "Dolphin Gas Project," accessed on 5/7/2018, at <https://goo.gl/hNpwHm>

الشكل (1)

أسعار الغاز في السوق الفورية في مقابل أسعاره وفق خط أنابيب دولفين



المصدر:

Laurent A. Lambert & Jordan Lee, based on: Oxford Institute for Energy Studies (2008 and 2017), Krane and Wright (2014), *The National* (2013), U.S. Energy Information Administration (2018).

وتُعدّ الأسواق الأوروبية والآسيوية، خصوصًا السوق اليابانية، أهم بكثير من أسواق دول مجلس التعاون وفق إستراتيجية قطر للطاقة، وذلك بسبب الفروق الكبرى في الأسعار بين تلك الأسواق. وهذا هو السبب في أن 95 في المئة من اتفاقات توريد الغاز الطبيعي المُسال في قطر هي عقود طويلة الأجل، خصوصًا مع عملاء من اليابان وشرق آسيا، وستُجدد غالبيتها بين عامي 2017 و2022⁽¹⁴⁾. وفي ظل حالة عالمية من التنافس الشديد على أسواق الغاز الطبيعي المُسال، مع ظهور منتجين جدد مثل أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، يتحتّم من الآن فصاعدًا على قطر تجديد عقود الغاز طويلة الأجل السخية مع عملائها الأساسيين.

تفسّر الفجوة الواسعة بين الأسعار في السوق العالمية للغاز الطبيعي المُسال (أو "السوق الفورية" Spot market) والأسعار المنخفضة للغاز الذي تبيعه شركة دولفين وفق قواعد العقد الأولي وأحكامه، رغبة الإمارات في تلقّي شحنات إضافية، كما توضّح تفضيل قطر على الدوام تأجيل زيادة الغاز المصدر عبر شركة دولفين.

في عام 2016، وبعد إصرار قوي من الإمارات، أعلن الطرفان في إثر عملية تفاوض عن انفراج وعن زيادة مرتقبة في كميات الغاز الواردة إلى الإماراتين الشماليّتين: الشارقة ورأس الخيمة، لكن لم يُعلن عن رقمٍ محدّد، ولا عن أيّ جدول زمني. وبعد عام، أي في 4 حزيران/ يونيو 2017، وهو العام الذي احتفلت فيه شركة دولفين بالذكرى السنوية العاشرة لشحنها الغاز القطري، أعلنت الإمارات والسعودية والبحرين ومصر عن حصارها البري والجوي ضد قطر وإغلاق مياها الإقليمية وموانئها في وجه القوارب التي تحمل العلم القطري. وعلى نحو مفاجئ لكثير من المراقبين، واصلت قطر تزويد الإمارات بالغاز الطبيعي حتى الآن، على الرغم من استمرار الحصار⁽¹⁵⁾. وفي تصريح صحافي في آذار/ مارس 2018، على هامش توقيع اتفاقية شراكة سرّية في حقل نفطي مشترك مع الإمارات يقع على الحدود بين البلدين، صرح سعد الكعبي رئيس شركة قطر للبترول عن التزام الشركة بعقودها لما لها من سمعة دولية كشركة بترول وطنية جديرة بالثقة وكمزوّد موثوق للطاقة في جميع الأوقات و"تحت جميع الظروف"⁽¹⁶⁾.

ثانيًا: ثلاثة سيناريوهات مستقبلية لتجارة الغاز في الخليج

على الرغم من دعم المجتمع الدولي لتقارب دبلوماسي بين قطر وجيرانها، فإنه لم يتضح أيّ شيء بعد، ولم تُنشر أيّ دراسة عن السيناريوهات المحتملة لتجارة الغاز بين قطر وجيرانها منذ بداية الحصار في حزيران/ يونيو 2017.

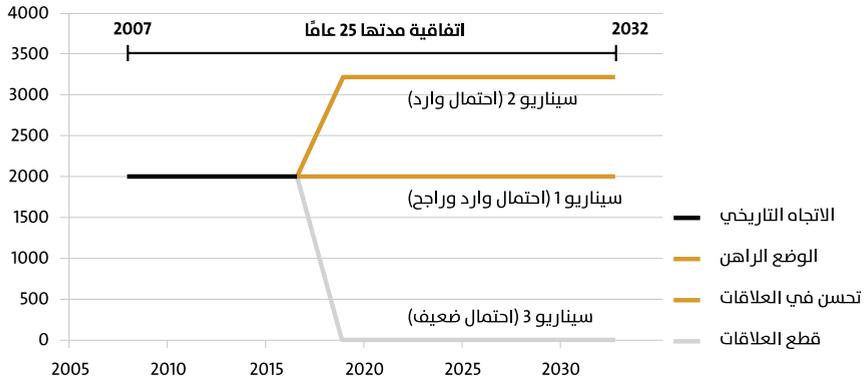
14 Ibid.

15 Cf. "Qatar keeps exporting LNG, oil despite diplomatic row," *Gulf Times* (June 6, 2017), accessed on 3/6/2018, at: <https://goo.gl/2EpZbW>

16 Cf. "Qatar Petroleum Signs Deal With Abu Dhabi to Develop, Operate Al Bunduq Offshore Oilfield," *Albawaba* (March 14, 2018), accessed on 3/6/2018, at: <https://goo.gl/wAAV8P>

الشكل (2)

ثلاثة سيناريوهات مستقبلية لشحنات الغاز عبر خط أنابيب دولفين



المصدر:

Laurent A. Lambert & Jordan Leem, based on: Oxford Institute for Energy Studies (2008 and 2017); Krane & Wright (2014); Dolphin Energy, "Dolphin Energy delivers first natural gas to Oman," Dolphin Energy Press Releases (October 31, 2008), accessed on 5/7/2018, at: <https://goo.gl/KQCggt>; Tom Finn & Rania El Gamal, "Qatar has no Plan to shut Dolphin gas pipeline to UAE despite Rift: Sources," Reuters (June 6, 2017), accessed on 5/7/2018, at: <https://goo.gl/vQjixf>

يعرض هذا المبحث ثلاثة سيناريوهات متفاوتة الاحتمالات، لكنها تغطي النتائج الرئيسية المحتملة للأزمة الراهنة على صعيد تجارة الغاز حتى عام 2032، موعد انتهاء مدة اتفاقية التوريد، وهي 25 عامًا.

1. السيناريو الأول: استمرار الوضع الراهن، واحتمال حدوثه متوسط

(وارد) إلى راجح

في هذا السيناريو تبقى التوترات الإقليمية بين قطر وجيرانها من دول مجلس التعاون من دون حل (سواء رُفع الحصار أم لم يرفع)، وتستمر صادرات الغاز من قطر عبر خط أنابيب شركة دولفين بالمستوى نفسه (مليارًا قدم مكعبة قياسية في اليوم) حتى عام 2032. وعلى الرغم من استمرار حدة التوترات بين أبوظبي والرياض والدوحة، يمثل تزايد ضغوط المجتمع الدولي وارتفاع التكاليف التي تتكبدها أبوظبي من جراء عدم تزودها بشحنات غاز إضافية (قدرها 1.2 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم) حافزًا قويًا لأبوظبي على الأقل، لاستئناف المباحثات الجانبية مع الدوحة بهدف تنفيذ اتفاقية عام 2016 (للحصول على شحنات إجمالية تبلغ 3.2 مليارات قدم مكعبة قياسية في اليوم). وتدفع الإمارات حاليًا، في ظل الأسعار العالمية الراهنة نحو ضعف سعر الكمية الزائدة

(1.2 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم)، لتلبية حاجتها لأنها تشتريها من أسواق عالمية بدلاً من شبكة أنابيب دولفين. ومع الارتفاع المتوقع في أسعار النفط والغاز⁽¹⁷⁾، يُرجح أن تزداد هذه التكلفة في الأشهر المقبلة.

2. السيناريو الثاني: زيادة الشحنات نتيجةً لذوبان الجليد في العلاقات، واحتمال وقوعه متوسط (وارد)

في هذا السيناريو يفضي ذوبان الجليد في العلاقات بين الإمارات والسعودية وقطر إلى (وقد يتطلّب في الغالب أيضًا) تحقيق زيادةٍ طال انتظارها في تصدير الغاز عبر أنابيب دولفين، من ملياري قدم مكعبة قياسية في اليوم حاليًا إلى مستويات أعلى تصل في النهاية إلى طاقتها التجارية القصوى المقررة، وهي 3.2 مليارات قدم مكعبة قياسية في اليوم. ويبدو هذا السيناريو أكثر السيناريوهات المرغوبة دبلوماسيًا للأعوام المقبلة، حيث يضغط المجتمع الدولي، بشكل متزايدة على قادة دول مجلس التعاون لإنهاء هذا الحصار المستمر منذ عام، الذي أضعف مجموعة الممالك والإمارات المسلمة السنية المؤيدة للغرب، وأفاد إيران على ما يبدو إفادةً عظيمة؛ إذ استفادت هذه الأخيرة دبلوماسيًا واقتصاديًا من تحسّن علاقاتها الثنائية بقطر المعزولة ومضاعفة إمداداتها التجارية الغذائية لها. لكن قطر ستكسب الكثير إذا تراجعت حدة التوترات مع جيرانها العرب ورفّع الحصار عنها. وتحقيقًا لهذه الغاية، لا بدّ من حدوث تعاون ملموس، كزيادة شحنات الغاز مثلًا. ويُرجّح أن تكون تكلفة هذه الفرصة لقطر أدنى بكثير من تكاليف استمرار الحصار⁽¹⁸⁾.

3. السيناريو الثالث: تصعيد جيوسياسي وتعليق شحنات الغاز، احتمال وقوعه منخفض

في هذا السيناريو، تتصاعد حدة التوترات الجيوسياسية إلى مستوى تُعلّق فيه الدوحة شحنات الغاز مؤقتًا أو نهائيًا. لكن تقلّ احتمالات حدوث سيناريو القطيعة مقارنةً بالسيناريوين السابقين، بسبب المصالح الاقتصادية للإمارات العربية وسلطنة عُمان (وهي حليف للدوحة في أثناء الحصار) في مواصلة استلام الغاز الطبيعي من قطر ذي التكلفة المنخفضة والجودة العالية، إضافةً إلى حاجة الدوحة إلى حماية سمعتها بصفقتها موردًا دوليًا للطاقة موثوقًا. وسيكون لهذا السيناريو عواقب سلبية كبرى على الإمارات وسلطنة عُمان، وعلى قطر على نحو غير مباشر؛ إذ ستتضرر سمعتها على نحو دائم. وتمثل الفترة بين عامي 2017 و2022 فترةً حرجةً لقطر؛ لأنها تحاول تجديد زهاء 95 في المئة من عقود شحنات الغاز

17 "Playing with fire: Iran deal looms over rising oil price," *Financial Times* (April 27, 2018), accessed on 5/4/2018, at: <https://goo.gl/dhhs5>

18 "Tiny, Wealthy Qatar Goes Its Own Way, and Pays for It," *The New York Times* (January 22, 2018), accessed on 5/4/2018, at: <https://goo.gl/thuQjh>

الطبيعي المُسال الطويلة الأجل، ويبدو من المستبعد أن تُقدم على مخاطرة كهذه قد يكون لها تبعات سلبية على اقتصادها، لأنَّ صادرات الغاز الطبيعي تشكّل العمود الفقري لاقتصادها.

خاتمة

كان من الممكن، وربما من الضروري، لدول مجلس التعاون أن تُطوّر منذ مطلع الألفية الثالثة شبكتها الإقليمية للغاز لتحسين استفادتها من موارد قطر الهائلة في مجال الغاز عالي الجودة الذي تشتهر حاجة جيرانها إليه. وأسفرت قضية تسعير الغاز المبيع عبر مشروع دولفين عن حدوث تضارب، عوضاً من توافق، في مصالح الدولة المصدّرة وعملائها. ولم يغيّر الحصار الراهن هذه الحال، واستمرت شحنات دولفين من الغاز طوال سنة الحصار الماضية.

إنَّ السيناريو المستقبلي الذي يتوقع تصعيداً جيوسياسياً وإيقاف الشحنات هو الأقل احتمالاً لأن يتحقّق بين السيناريوهات الثلاثة المعروضة في البحث؛ لأنه سيكبّد دول الخليج خسائر باهظة اقتصادياً ودبلوماسياً تجاه دول الجوار والحلفاء الغربيين. لكن يمكن شبكة دولفين أن تكون أداةً فاعلة للدبلوماسية الاقتصادية. وفي السيناريو الثاني الذي يبدو أنه احتمال وارد، ستساهم زيادة شحنات الغاز الطبيعي في إذابة الجليد في العلاقات، وهذا ما تحتاج إليه الإمارات والسعودية وقطر لطمأننة حلفائها الغربيين بشأن تعاونها في مواجهة إيران، وطمأننة قطر بإيقاف التكاليف الإضافية للحصار. أمّا في السيناريو الثالث، وهو راجح جداً، فإن خطوط أنابيب دولفين ستواصل تصدير الغاز الطبيعي بالكميات نفسها (مليارا قدم مكعبة قياسية في اليوم) لأعوام عدة، وربما حتى نهاية الـ 25 عامًا في عام 2032، وهي مدة التوريد في الاتفاقية. وتكاليف هذا السيناريو على قطر والإمارات وسلطنة عُمان من الناحية الاقتصادية أكبر بكثير من تكاليف السيناريو الثاني، لكن كما يوضح المبحث الأول من هذه الدراسة، لا تدور سياسات خطوط أنابيب الغاز في منطقة الخليج حول تحسين الاقتصاد، بقدر ما هي نتاج تحوّل في التحالفات والتوترات الإقليمية.

References

المراجع

- Al-Neaimi, Mohamed Rashed. *Population growth and water resources in the United Arab Emirates, 1975 to 2025: A ArcGIS approach*. PhD Dissertation. Arkansas University. Arkansas (2003).
- Amer, Kamel Mustafa. et al. (eds.). *Policy Perspectives for Ecosystem and Water Management in the Arabian Peninsula*. Hamilton: United Nations University Press, 2006.
- _____ Dargin, Justin. *Desert Dreams: The Quest for Arab Integration from the Arab Revolt to the Gulf Cooperation Council*. Dordrecht: Republic of Letters Publishing, (2011).
- _____ "The Dolphin Project: The Development of a Gulf Gas Initiative." Oxford Institute for Energy Studies. NG 22 (January 2008). at: <https://goo.gl/bvehKL>
- Dumortier, Brigitte. & Lambert, Laurent A. "Vers la privatisation d'un double secteur stratégique: l'eau et l'électricité aux Emirats Arabes Unis." *Maghreb Machrek*, no. 191 (2007), pp. 109-126.
- Dziuban, Michael. "Scarcity and Strategy in the GCC." *Gulf Analysis Paper*, Center for Strategic and international Studies (CSIS). (February 2011). at: <https://goo.gl/E82NyN>
- Gengler, Justin. & Lambert, Laurent A. "Renegotiating the Ruling Bargain: Selling Fiscal Reform in the GCC," *The Middle East Journal*. vol. 70, no. 2 (Spring 2016).
- Krane Jim. & Wright, Steven. "Qatar 'rises above' its region: Geopolitics and the rejection of the GCC gas market." London School of Economics and Political Science /Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States (arch 2014). at: <https://goo.gl/4QaS7i>
- Lambert, Laurent A. "Water, State Power, and Tribal Politics in the GCC: The Case of Kuwait and Abu Dhabi." Georgetown University/ Center for International and Regional Studies (CIRS). *Occasional Paper no. 15* (2014). at: <https://goo.gl/aKooQH>
- Wright, Steven. "Qatar's LNG: Impact of changing East-Asian market." *Middle East Policy*. vol. 24. no. 1 (2017). pp. 154-165.